اعتماد سعودي مفرط على منظومة فاشلت في حرب الخليج

وبحسب وثائق وزارة الدفاع الأميركية للسنة المالية 2026، فقد تقرر تخصيص خط الإنتاج بالكامل لتلبية طلب سعودي يشمل 360 صاروخًا ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، مع تسريع التسليم ليكتمل بحلول أبريل 2027. ويشير القرار إلى أن هذا التوجه جاء على حساب جداول تسليم الجيش الأميركي نفسه، الذي شهد تأجيل بعض دفعاته إلى مواعيد لاحقة.

وتوضح البيانات أن هذا التعديل لا يتعلق بصفقة معزولة، بل يأتي ضمن إعادة هيكلة أوسع لسلسلة الإمداد الدفاعي الأميركي، تشمل إعادة جدولة إنتاج وتوسيع صفقات مشتركة، في إطار محاولة الحفاظ على استمرارية الصناعة الدفاعية وتلبية الطلبات الخارجية المتزايدة.

ويعكس هذا المسار استمرار اعتماد السعودية على المنظومات الخارجية في ملفها الدفاعي، خصوصًا الأميركية، رغم أن الحرب الأخيرة على إيران والضربات الإيرانية على القواعد الأميركية في المنطقة أثبتت عدم جدواها وعدم قدرتها على التصدي للصواريخ الإيرانية. إضافة إلى انعدام القدرة على بناء منظومة مستقلة، بما يجعل أمنها الاستراتيجي مرتبطًا بشكل مباشر بقرارات إنتاج وتسليم خارجية، تتقدم فيها أحيانًا أولويات التصدير على حساب الاحتياجات الداخلية للدول المصنعة نفسها.

وفي ضوء ذلك، يطرح هذا التحول تساؤلًا حول كلفة هذا الاعتماد المتصاعد، وحدود قدرة الرياض على التحكم بمنظومتها الدفاعية في ظل تزايد ارتباطها بقرارات الإدارة السياسية في واشنطن.